**الجامعة المستنصرية المادة : المدخل الى علم السياسة**

**كلية العلوم السياسية الموضوع : تطورعلم السياسة**

**المرحلة : الأولى التاريخ : / / 2017**

**أستاذ المادة : م.م. حنان فالح حسن**

**تطور علم السياسة**

**مجال اختصاص علم السياسة :**

 لا يوجد موضوع في الحياة يمكن أن يعد غير متعلق من قريب أو بعيد بالمعرفة السياسية وميدان المعرفة السياسية واسع يشتمل على العديد من الموضوعات مثل:-

- نشأة وتطور الدول ، ووصف وتحليل ومقارنة دساتيرها المالية ومؤسساتها الحكومية ، والعمليات السياسية التي تجري فيها ، وانظمتها القانونية ، والقواعد والتنظيمات التي تفرضها الدول على الافراد والجماعات بما في ذلك ما تضعه من من تنظيمات للاقتصاد القومي وما يعتمد عليه من منشأت ومؤسسات ومصالح تجارية وزراعية وصناعية والمؤسسات التي من خلالها يتم تطبيق القانون .

- دراسة العلاقات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أوثقافية أو عقائدية بين الدول ومحاولات تنظيم هذه العلاقات والتحكم فيها عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي .

- نظم ونشاطات الاحزاب وجماعات الضغط .

- فهم وتحليل طبيعة الرأي العام والدعاية .

 يتفق أغلب الكتاب حول القاعدة التي وضعتها لجنة خبراء (اليونسكو) عام 1948م والتي حددت فيها موضوعات علم السياسية وهي :-

**أولاً : النظرية السياسية والفكر السياسي**

 أن النظرية السياسية والفكر السياسي اساس جوهري في دراسة العلوم السياسية ولا يمكن للمتخصص في اي فرع من فروع العلوم السياسية أن يتخلى عن دراسته والتعمق فيه .

 النظرية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الفكر السياسي ، بحيث يكون من العسير جداً تحديد الفواصل أو الحدود بينهما بالدقة الكافية .

ويمكن القول بصفة عامة :

أن ( الفكر السياسي) يشير الى آراء ومعتقدت شعب او مفكر سياسي معين في وقت معين .

أما النظرية السياسية فهي بناء تصوري يبنيه الفكر يربط بين مبادئ ونتائج معينة وقد يكون هذا البناء صائباً أو خاطئاً بحيث لا تصبح النظرية علمية الا اذا أثبتت التجربة صحتها )

 أن استعمال كلمة نظرية سياسية هو وجه من وجوه الفكر السياسي المنهجي لتكوين نظريات علمية سياسية لها صحة النظريات العلمية.

 أن أهم النظريات السياسية استخدمها أصحابها من الواقع وأثروا بها في الواقع مثل :-

- النظرية الافلاطونية حول تعاقب أنظمة الحكم مأخوذة من التجربة السياسية اليونانية .

- نظرية لوك حول حقوق الإنسان مأخوذة من التجربة الثورية البروليتارية .

- نظرية مونتسكيو حول فصل السلطات مأخوذة من ملاحظاته للنظام السياسي البريطاني .

أي أنها نظريات تأثرت بالواقع وأثرت فيه .

 والاتجاه الحديث في دراسة النظرية السياسية يهتم ببيان أن النظرية السياسية تقوم على اساس المنهج التجريبي في البحث العلمي باعتبار أنها تدرس ماهو قائم وترفض أن تتعرض لما يجب أن يكون ، والنظرية السياسية لابد وأن تفترض التنبوء ، اذ أن التحكم في النشاط والتطور السياسي على أساس مخطط وعن طريق وضع أستراتيجية محددة المعالم لا يمكن أن يتيسر الوصول اليها الا بعد أكتشاف العلاقات الارتباطية وأستخلاص القوانين التي تحكم الحركة ، وبالتالي تطبيق هذه القوانين على المجتمع السياسي، والنظرية السياسية يمكنها حينئذ أن تقدم المعرفة للسلطة وأن تمد المجتمع بالمسالك التي تسمح له بتحقيق اهدافه وغاياته.

**ثانياً : العلاقات الدولية**

تمثل دراسة العلاقات الدولية واحداً من أهم فروع العلوم السياسية ، ان دراسة العلاقات الدولية كمادة منفصلة وقائمة بذاتها لم تبدأ بصفة جدية الا عقب الحرب العالمية الثانية ولكنها في هذه الفترة الوجيزة نسبياً تقدمت وتطورت بشكل هائل ، فاصبحت كثير من الجامعات الاجنبية تهتم بتخصيص قسم مستقل لدراسة العلاقات الدولية بل أن هناك معاهد مستقلة مهمتها التخصص في دراسة هذه المادة ، واصبحت الآن تشمل دراسة السياسة الدولية والدبلوماسية والتنظيم والمنظمات الدولية وبالذات الأمم المتحدة وكذلك القانون الدولي والسياسات الخارجية .

 ويلاحظ أن الاتجاه الحديث في الدول الاوروبية لأنشاء أقسام مستقلة للعلاقات الدولية يرتبط بالحاجة الماسة الى تقديم الخلفية العلمية والتدريب المهني الملائم الذي يلزم الراغبين في الانضمام الى السلك الدبلوماسي ، ومع تزايد أهمية الدبلوماسية والحاجة الى مزيد من الدبلوماسيين الاكفاء في الدول المختلفة ومع تزايد العلاقات والاتصالات بين الدول.

**ثالثاً: النظم السياسية والحكومات المقارنة :**

 أصبح معيار فهم النظم السياسية هو دراسة وفهم الوظائف والأنشطة التي تمارسها المؤسسات الموجودة في الدولة ، على اننا يجب ان ندرك ما يوجد بين هذه المحاولات من تداخل وارتباط ، اذ يصعب القول بأنها ميادين مستقلة بعضها عن بعض تماماً ، فالمجال الاول – اي النظم السياسية - يركز على دراسة الحكومة وينصب الاهتمام على تحليل العلاقة بين بين الافراد وحكومتهم تلك العلاقة التي تقوم على قواعد مقررة ومقبولة توصف بأنها شرعية ، وفضلاً عن دراسة الاحزاب السياسية والسلوك السياسي والقيادة وجماعات المصلحة ، والرأي العام واسس الإدارة العامة ، ويرتبط بهذا الميدان ذلك الاتجاه الذي يعني بدراسة الحكومة على اساس مقارنة اي (الحكومات المقارنة) حيث تركز الدراسة على الخبرات السياسية ، والانظمة وأنماط السلوك والعمليات التي تظهر مصاحبة للحكومات الحديثة بمختلف نماذجها ، والمدخل الذي يستخدمه هذا الاتجاه واسعا جداً طالما يؤكد على:-

- الطابع العالمي للحكومة .

 - ويسعى الى تحديد نوعية الظواهر التي تشهدها الانظمة السياسية والتي تتميز بالتباين أو العمومية أو التغير والتفرد .

 ولا يستهدف هذا الاتجاه في البحث تحديد الاشكال والانماط التي تتخذها الانظمة السياسية المختلفة كما تؤدي وظائفها في النطاق المحلي الذي توجد فيه ، ثم تميزها على اساس مقارن ، ولكنة يحاول أكتشاف العمليات الحكومية في الممارسة والتطبيق ، ولا يتوقف الامر عند هذا الحد بل يتحتم التعمق في كيفية تطبيقها ، ومدى كفاءة الاجهزة وتفاعلها مع الظروف الاجتماعية السائدة .

 واخيراً يمكن الاشارة بأن النظم السياسية حتى عهد قريب كانت تنحصر أساساً في دراسة أشكال ممارسة السلطة ، اي تحديد شكل الدولة (موحدة – اتحادية – تعاهدية) وشكل الحكومة (ديمقراطية – دكتاتورية – جمهوية - ملكية – ارستقراطية... الخ) كما كانت تهتم بكيفية الحصول على السلطة والسلطان(الوراثة ، الانتخاب ، التعيين) أو الجوانب القانونية لوظائفها من النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية دون التعمق في فهم الجذور العميقة لذلك كله .

**الهدف من دراسة علم السياسة :**

 لقد ذهب الفيلسوف العربي (أبن خلدون) في تحديد أهداف السياسة في تحقيق الخير العام ، فقد قال (أن الانسان الى الخير اقرب ، والملك والسياسة أنما كانا له من حيث هو انه أنسان ، لأنها خاصة للإنسان لا للحيوان فأذن خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك ،اذ الخير هو المناسب للسياسة ).

 ان هذه الاهداف التي تقترن بها السياسة عند (ابن خلدون) نجدها ماثلة في الوقت الحاضر عند المختصين المحدثين ، ان الاستاذ (جليان فرند) أكد بان السياسة تقترن بهدف تحقيق الخير العام) ، وهذا الهدف في نظره كان محط اهتمام كل الفلاسفة عبر العصور ،أبتداءاً من (ارسطو) وانتهاءاً بالمختصين من الكتاب الامريكان ، ولكن (جليان فرند) يضيف الى ما تقدم هدفين أخرين يتمثلان بتحقيق الامن الخارجي وتوفير الرخاء.

 وبعيداً عن الطروحات الفلسفية والأماني المثالية ، فهناك من يذهب في تحديد الاهداف الرئيسية من دراسة علم السياسية والتي تتوزع على ثلاثة محاور :-

**1- التكوين المهني والثقافة العامة :-** أن الحكومات التي كانت تقتنع الى عهد قريب بالتكوين القانوني للموظفين لم تعد تكتفي في الوقت الحاضر بذلك فلم يعد يكفي الحصول على دبلوم في القانون ، وانما راحت تطلب من المرشحين للوظيفة العامة تكوينا قائماً على اساس المعرفة بالعلوم الاجتماعية ، أن الاصلاحات التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية في السويد وفرنسا وأنكلترا والولايات المتحدة والهند وبولونيا تكشف بجلاء عن الأهمية التي تطلق في الوقت الحاضر على أن يكون كبار الموظفين قد تلقوا تكونيا مهنياً سنده علم السياسة والعلوم الاجتماعية الاخرى .

 وقد كان لتأسيس (معهد العلوم السياسية ) في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ارتباطاً وثيق بموضوع اصلاح الوظيفة العامة ، واذا كان هدف التعليم هو تمكين الرجال والنساء على فهم العالم الذي يعيشون فيه فأنه مما لاشك فيه بان علم السياسة سيبدو أساسياً بالنسبة لاولئك الذين يتطلعون الى الاهتمام بالاحداث الوطنية والقومية والدولية المعاصرة ، أن طالباً في العلوم السياسية يبدو أكثر قدرة على تفهم القضايا المعاصرة الداخلية والخارجية ، كما سيبدو أكثر قدرة على تفهم نظام سياسي معين ، وخط سلوك حكومة معينة ومجمل النشاطات التي تضطلع بها وذلك بالقياس الى ذلك الذي يدرس الطب مثلاً .

**2- الحفاظ على النظام القائم وتكوين روح المواطنة** :- بقدر ما يبدو المجتمع باعتباره نظام توازن فأن هدف علم السياسة هو الحفاظ على هذا التوازن ومن ثم وكنتيجة لذلك أستبعاد كل حالات النزاع والتوتر ، فاصبح على علم السياسة أن يعمل من أجل التغلب على النزاعات والتوترات من كل صنف ، وبقدر ما كان يسود الاعتقاد برجاحة المبادئ الفلسفية والاخلاقية والاجتماعية للديمقراطية ، فان تعزيز هذه المبادئ كان قد طرح كواحد من المهام التي ينبغي أن يضطلع بها علم السياسة .

 أما الامر الخاص بتكوين روح المواطنة ، يمكن القول ، أن روح المواطنة سلوك واع وفعل خاص بالشخص باعتباره كائناً يملك العقل ومساهماً في الدولة ، ولكن هذه المساهمة لا تتم بشكل سلبي ، كما هو الحال بالنسبة للانتماء عن طريق الأكراه كما لايتم على اساس من الطلب الى الشخص بالانتماء ، ان روح المواطنة تتضمن المساهمة الأدارية المقصودة ، تلك المساهمة السياسية التي تتضمن المساهمة في الدولة في مؤوسساتها وحياتها ، من شأنها أن تجعل المواطن العضو في المجتمع عنصراً ملتحماً بالسلطة .

 أن المساهمة في الحياة السياسية تتخذ أشكالاً متعددة محل المساهمة لمباشرة والمساهمة بطريقة الاستفتاء الشخصي والمساهمة بطريقة التمثيل ... الخ .، ولكن المهم هو ان نشير الى ان كل هذه الأشكال من المساهمة تجسد في الجوهر روح المواطنة .

 أن روح المواطنة قابلة لأن تخضع للتوجيه ، لعل ذلك رجع الى طبيعة مضمونها ، طالما أن روح المواطنة تقوم على أساس من العقل فمن الممكن التأثير على العقل 00

 **3- توفير متطلبات السياسة وتحقيقها :-** يمكن القول بأن علم السياسية يهدف الى تهيئة مستلزمات أتخاذ القرارات وتنفيذها ، هناك في الحقيقة عدد من الأكاديمين في العلوم السياسية على استعداد للاسهام مع الجهات المسؤولة في اتخاذ القرارات وتنفيذها ، ويرى البعض في نفسه القدرة والامكانية على تقديم النصائح المفيدة لهذه الجهات على أمل أن تكون هذه النصائح سبباً في زوال الأوضاع التي يعتبرها الرأي العام عيوباً.

 وبعد ذلك نسأل ما الذي يقدمه علم السياسة في التمهيد لمتطلبات السياسة وتنفيذها ؟ فأذا كانت التوقعات السياسية هي القدرة على معرفة بما سيحدث هي بمثابة أختبار للفائدة العملية لكل علم .

 وعليه يمكن القول بأن كل قرار سياسي يتضمن الكثير من الامور المجهولة التي سيجد المسؤولون أنفسهم أمامها ، وهكذا يبدو الأمر طبيعاً أن يلجأ الأختصاصيون في علم السياسة لوضع معرفتهم موضع التجربة بقدر أستطاعتهم على الاحاطة بمحل هذه الامور المجهولة وربما يمكن أعتبار التنبوء واحداً من نماذج الأسلوب العلمي الذي من الممكن اللجوء اليه من قبل المختصين في مجال علم السياسة .

 علم السياسة لا يتوقف عند هذا الحد فهو يعطي رأياً بخصوص الوسائل التي تسهم بوضع السياسة العامة للدولة .

.